اذا وضعت فارجع لانه لا حاجة الى الحبس لانه اذا اراد ان يقام عليها
الحد يرجع الى اقرارها فان رجعت وان ثبت ببينة تحبس لانها لو لم تحبس يفوت
حق الله تعالى عسى فان وضعه ولد ولم يوجد من يقبل صبيها وتوضعه قال
ابو حنيفة رحمه الله تترك لولدها ولا يرجم حتى يستغني الصبي منها رجل
زنى بجارية ابيه او امه او خدمته وقال ظننت انها تحل لي وقالت الجارية انه علي
حرام درئ الحد عنهما لاتفاق الشبهة لانه يدعي الحل لكن الشبهة في فعل الرجل فيتملك
فتملكيتها اتبعا لفعل الرجل وقال على العكس عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وكذا
عند ابي حنيفة يجب الحد عليه لان يدعواها الحل يتملك الشبهة في تملكيتها مات قذف
ولد ابن وابن ابن وابن بنت فلم يطالب ابن ابن وطالب ابن ابن وابن البنت كان
له ان ياخذ في قول ابي حنيفة رحمه الله لان بهذا القذف لحق العار كل من
ينسب الى الميت لكل ينسبون الى الميت لكن الابن اولى لانه اقرب فان ياخذ كل
واحد منهما ان ياخذ رجل قال لرجلين احدكما ابي فقيل له هذا ابوه
احدهما فقال لا احد حد عليه لان اصل القذف لم يكن موجبا للحد لانه قذف للعار
والدعوى من لا يتصور وانه شرط في هذا الحد ولو قال لجامعه حملت مني
لا واحد حد عليه لان اصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعي
ما لم يعين المستثنى رجل امرأته ولم يدخل بها حتى علم انها اخته من الرضاع
لا حد عليه لانه قذفها على انها زوجته وقذف الزوجة لا يوجب الحد
فقد قذفها على ظن انه لا يجب عليه الحد اربعة شهود على رجل بالزنا بامرأة
غائبة فرجم الزاني ثم ان رجلا قذف تلك المرأة حال قذفه تلك فجاءت الى القاضي

قذف

الذي قضى او خاصمته الى قاضي اخر وجاء شاهدين قضى الاول بردهما عند الثاني تبين انهما
يكرر خصومته

باب الحدود بعلامة الواو

رجل اقر عند القاضي بالزنا اربع مرات فامر برجمه فقال والله لا اقررت لدرئ الحد عنه
لانه رجوع الزاني اذا حد الحبس والسارق اذا قطع حبس الى التوبة ووجه
القول ان الزنا حد على نفسه فلو حبس حبس حتى لا تنفسه واما السرقة خيانة
على غيره من وجه فلو حبس حبس لغيره وهذا يزيل الستر الا ترى ان السارق لو سرق في
حال سكره حد وان اقر بالحد في حال سكره لم يحد لان الاستاخر محتمل والاقرار
محتمل فاعتبر هذا الاحتمال في حال سكره لم يحد اعتبارا في الاقرار بالحد وفي الردة
لو غير رجل قال لاخر يا ديوث او فاسق او محدث او يهودي يعزر ويكون خيار
التعزير للقاضي فمن واحد الى تسعة وتلثين لوجهين احدهما انه قذفه بمعصية
والثاني انه الحق به نوع شين وقال ابو الليث وبالكبر او منسوخ مشتور
لا يجب عليه التعزير لانه ما قذفه بمعصية ولانه ما الحق الشين به ولذا لو قال
يا كلبا او يا خنزيرا او يا حمارا او يا اشتر او يا ثعلب او يا دبيب لانه ما قذفه بمعصية
فلانه ما الحق الشين له لان كل واحد يعلم انه كاذب بل الحق الشين لنفسه حيث
كذب وكذا لو قال يا مسخره يا صحكه كما مقامه هكذا ذكر هاهنا والظاهر
انه يعزر ولو قال يا بليد يا قليل الفهم يعزر لانه قذفه بمعصية الحق الشين

باب الحدود بعلامة التين

الساحرة تقتل بردته اذا تابت يعتقد ذلك الصبر مرة فان كان يتكرر قتل
لانه جاء فيها الاثر وهو عن الحطاب رضي الله عنه انه كتب الى عماله ان اقتلوا السا
حر والساحرة و رجل يتخذ لعبة الناس و يفرق المرأة وزوجها بتلك اللعبة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)